

## تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الصكوك الاسلامية في السودان واثارها الاقتصادية والاجتماعية وامكانية استخدامها في العراق

تهاني مهدي عباس

قيصر رحيم جبر

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

[drtahani\\_mhd@yahoo.com](mailto:drtahani_mhd@yahoo.com)

[kaser7533@gmail.com](mailto:kaser7533@gmail.com)

### الخلاصة

منذ البدايات الاولى للصكوك الاسلامية كأداة تمويل لا تتعامل بالفائدة ولغاية اتخاذها الشكل المتعارف عليه لدى الاوساط المتعاملة بها على المستويين المحلي والعالمي، كان لها دور واضح في توفير التمويل للقطاعات الخاص والعام على اختلاف انواع مشاريعهما، مدفوعة برغبة من قطاع واسع من الجمهور في الاستثمار بأداة مالية لا يكون اساس عملها الفائدة ومطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية. ولم يقتصر استخدامها في تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي البحت بل استخدمتها الحكومات والبنوك المركزية في التأثير الايجابي على الواقع الاجتماعي للمجتمعات المحلية وفي سد عجز موازنتها، وأيضاً كاده في عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على السيولة الفائضة لدى المصارف الاسلامية من قبل البنك المركزي كما سنلاحظ هذا في التجربة السودانية مع الصكوك الاسلامية. وفي العراق فان المجال واسع لاستخدام هذه الصيغة التمويلية وذلك للنقص الواضح في التمويل الموجه الى مختلف انواع المشاريع الاقتصادية وكذلك العجز المستمر في الموازنة العامة مما يتطلب من صانعي القرار الاقتصادي في البلد الى الاستعانة بهذه الاداة لكي تكون مكملة لبلقي الادوات التمويلية المتعارف عليها.

**الكلمات المفتاحية:** الصكوك الاسلامية السودانية، السيولة، تمويل عجز الموازنة.

## Financing the Budget Deficit through Islami Alsukuk in Sudan and their Economic and Social Effects and the Possibility of using them in Iraq

Qaysar Rahim Jbr

Tahani Mahdi Abbas

Higher Institute for Accounting & Financial Studies Baghdad University

### Abstract

Since the beginning of the Islamic Sukuk as a financing tool that does not take advantage of the interest of the public and the local and international sectors, it has a clear role in providing financing to the private and public sectors of different types of projects, driven by the desire of a large segment of the public to invest in the tool which is not the basis of its interest and is in conformity with the provisions of the Islamic Shariah. It is not only used to finance projects of a purely economic nature, but has been used by governments and central banks to positively influence the social reality of local communities and to bridge deficits And also in the open market operations to control excess liquidity in Islamic banks by the Central Bank, as we will note in the Sudanese experience with the Islamic Sukuk. In Iraq, there is wide scope for using this financing formula due to the obvious lack of funding directed at various types of economic projects, The continued deficit in the public budget, which requires economic decision-makers in the country to use this tool to be complementary to the two instruments of financing recognized.

**Keywords:** Sudan Islamic Sukuk, Liquidity, Budget Deficit Financing.

## المقدمة

لقد احتلت الصكوك الاسلامية منذ اول انطلاقة لها في ثمانينيات القرن الماضي، مكانه مميزة ضمن ادوات التمويل المتعارف عليها ، وخاصة بعدما ان وضعت لها التشريعات والانظمة المنظمة لعملها واصبحت تتداول في اسواق المال الاسلامية بيعا وشراء. ويعد السودان واحدة من اوائل البلدان التي نجحت في تبني فكرة التمويل بواسطة الصكوك الاسلامية واعتمده في تمويل العجز في موازنتها العامة رغم قلة المبالغ قياسا الى باقي الدول المستخدمة للصكوك الاسلامية بعد ان وضعت له الاسس اللازمة لنجاحها ، وامكانية دراسة هذه التجربة من قبل البنك المركزي العراقي والمصارف الاسلامية العراقية واعتمادها من قبله كاده تمويل حكومية بعد توفير كافة الوسائل اللازمة لإنجاح هذه التجربة في البلد.

## اولا: المبحث الاول: منهجية البحث:

## 1- مشكلة البحث:

مشكلة البحث مفادها السؤال التالي، هل تمكنت الصكوك الاسلامية من احداث تغيير واضح في اقتصاد السودان عن طريق مساهمتها في تمويل عجز الموازنات العامة، وهل تتمكن الصكوك من المساهمة في تمويل جزء من عجز الموازنة في العراق واحداث التغيير الاقتصادي و اجتماعي الافضل في البلد.

## 2- اهداف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على تجربة السودان في استخدام الصكوك الاسلامية في الحصول على الاموال لسد جزء من عجز الموازنة، ومحاولة الاستفادة منها ومن نجاحاتها في العراق والذي يعاني عجز في موازناته السنوية وبالأخص فيما يتعلق بالموازنة الاستثمارية.

## 3- اهمية البحث:

امتازت الصكوك الاسلامية بقدرتها على تمويل مختلف انواع المشاريع الصغيرة والكبيرة ولمختلف الأجل

وكذلك القدرة على تمويل عجز الموازنات العامة، وذلك لما تميزت به من مميزات انفردت بها عن باقي طرق التمويل الاخرى جعلت العديد من الدول تعتمدها كاده في معالجة عجز الموازنات.

## 4- فرضية البحث:

هل استخدام الصكوك الاسلامية في التمويل له اثر ايجابي و فعال في تمويل عجز الموازنة العامة، من خلال التحليل الاستقرائي والاحصائي والذي يؤثر بدوره على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد

## 5- حدود البحث:

أ- الحدود الزمانية للبحث للفترة من 2019/3/2 ولغاية 2019/5/17

ب- الحدود المكانية للبحث: شملت ثلاثة مصارف عراقية عينة البحث في بغداد وهي:

- البنك المركزي العراقي
- مصرف العالم الاسلامي
- المصرف الدولي الاسلامي

## 6- اسلوب جمع البيانات:

## أ- الجانب النظري:

- الكتب و الاطاريح والرسائل والمجلات والدوريات ذات العلاقة بالموضوع بشكل مباشر او غير مباشر

- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

## ب- الجانب العملي:

اعتمد الباحث فيها على قائمة الاستبانة لإنجازه.

## 7- الادوات الاحصائية المعتمدة

استخدم الباحث اسلوب الانحدار العاملي

الاحصائية لغرض الحصول على النتائج

## هيكلية البحث:

قسم البحث الى عدة محاور وهي:

-الاطار النظري للصكوك الاسلامية.

- نمو وتطور الصكوك الاسلامية في العالم.

- موازنة العراق الاستثمارية والعجز في الموازنة

- دور الصكوك الاسلامية في الاقتصاد السوداني.

- الاستنتاجات والتوصيات

**المبحث الثاني: الاطار النظري للصكوك الاسلامية:**

**1- مفهوم الصكوك الاسلامية:**

عرفت الصكوك الاسلامية بانها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية اعيان او منافع او خدمات او في ملكية موجودات مشروع معين او نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب والبدء في استخدامها فيما اصدرت من اجله". [1]

وعرفت كذلك " عبارة عن اوراق مالية قابلة للتداول تثبت ملكية حاملها لأصل مولد لدخل دوري وتتسم بانها ذات مخاطر متدنية وايراد قابل للتوقع ولا يضمن مصدر الصك راس ماله ولا العائد الا في حالة التعدي والتفريط". [2]

**2- تاريخ الصكوك الاسلامية:**

كان اول فكرة لأداة تمويل اسلامية خالية من الفائدة قد ظهرت في عام 1976 في المؤتمر العلمي الاول للاقتصاد الاسلامي في مكة المكرمة، حيث اريد من هذه الاداة ان تكون بديل عن ادوات التمويل التقليدية المعتمدة على الفائدة [3]. وكان اول تطبيق عملي لها في ماليزيا عام 1983 حيث قام البنك المركزي الماليزي بإصدار اداه مالية خالية من الفائدة سميت (شهادات الاستثمار الحكومية) لصالح بنك اسلام ماليزيا. [4]

واخذت الصكوك الاسلامية بعد ذلك في الانتشار بين العديد من الدول الاسلامية وغير الاسلامية، وخاصة بعد ان وضع لها القوانين والتشريعات التي وضع اسس التعامل بها من ناحية الاصدار والتداول.

**3- خصائص الصكوك الاسلامية:**

الصكوك الاسلامية مثلها مثل باقي ورقة مالية لها خصائص تتشابه بها مع باقي الاوراق المالية

الاخري، اضافة الى بعض الخصائص التي تميزها وسنذكر هنا بعض من هذه المميزات الخاصة بالصكوك الاسلامية.

وهي كما يأتي :

1- تصدر وفق احكام وشروط متطابقة مع الشريعة الاسلامية .

2- تقوم على مبدأ الغبن بالغرم. [5]

3- تستخدم في تمويل انشاء مشاريع مباحة شرعا.

4- لاتعتمد على الفائدة في اساس عملها. [6]

**4- اهداف الصكوك الاسلامية :**

من هم اهداف الصكوك الاسلامية هو الاتي:

أ- توفير السيولة المالية للراغبين في انشاء مشاريع جديدة.

ب- تساعد على توفير السيولة المالية اللازمة للراغبين في توسيع او تطوير مشروع قائم. [7]

**5- اهمية الصكوك الاسلامية :**

برزت اهمية الصكوك الاسلامية في انها اصبحت واحدة من اهم ادوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية الجاذبة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بأدوات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية .

ويمكن ان نلخص هذه الاهمية بالاتي:

أ- تعتبر من ادوات الاستثمار القادرة على تلبية احتياجات مختلف انواع واتجاهات المستثمرين.

ب- تعتبر واحدة من اهم ادوات تمويل قطاعات البنية التحتية .

ج- استخدمت من قبل البنوك المركزية في بعض البلدان ضمن اطار السياسة النقدية في تعاملها مع المصارف الاسلامية في مجال متطلبات الاحتياطيات الالزامية. [8]

د- انخفاض تكاليف الحصول على الاموال عند استخدام الصكوك الاسلامية كونها من العمليات

التي تجري خارج الموازنة. [9]

## 6- أنواع الصكوك الإسلامية:

تعددت أنواع الصكوك الإسلامية باختلاف وتنوع صيغ التمويل الإسلامي المرتبطة بها.

نذكر منها الآتي:

## 1-صكوك المرابحة:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لبضاعة المرابحة، والمستثمرون فيها هم المشترون لبضاعة المرابحة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة، ويستحقون ثمن بيعها".

## 2-صكوك السلم:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها، لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمستثمرون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة(رأس مال السلم). ويملك حملة الصكوك سلعة السلم ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع سلعة السلم في السلم الموازي إن وجد". [10]

## 3-صكوك الاستصناع:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع(البائع) والمستثمرون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد".

## 4-صكوك الإجارة:

"وهي الأكثر شيوعاً، وتعرف بأنها وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود

باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك بائع عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، والمستثمرون فيها مشترون لها، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن الشراء، ويملك حملة الصكوك تلك الموجودات على الشيوع بغنمها وعرمها وذلك على أساس المشاركة فيما بينهم".

## 5-صكوك المضاربة:

"هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها. والمصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمستثمرون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة، ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت".

## 6-صكوك المشاركة:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تحديث مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وهي مشابهة لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن المال في صكوك المضاربة يكون كله من طرف أو مجموعة أطراف، بينما في صكوك المشاركة فإن الجهة المصدرة للصكوك تعتبر شريكاً لحملة الصكوك".

## 7-صكوك المزارعة:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في

المحصول وفق ما حدده العقد. المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم) وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة. وقد يكون المصدر هو المزارع (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتتابهم)، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض".

#### 8- صكوك المساقاة:

"هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر. وقد يكون المصدر هو المساق (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار". [11]

#### 7- مخاطر الصكوك الإسلامية:

تتعرض الصكوك الإسلامية باعتبارها ورقة مالية الى مخاطر تشترك فيها مع باقي الادوات المالية التقليدية، وأيضا الى مخاطر خاصة. ويمكن ان نجملها بالاتي:

1- مخاطر مخالف احكام الشريعة الإسلامية وهي عندما يكون اصدار الصك غير مطابق للشروط التي وضعها المختصون بالأحكام الشرعية، مما يؤدي الى بطلان الصك الإسلامي.

2- مخاطر الصيغ التي تعتمد على البيوع وهي مخاطر تتعرض لها صكوك المرابحة، والبيع الاجل، الاجارة، بيع الاستصناع، وهي مخاطر الصيغ التي تعتمد على العوائد الثابتة المرتبط اما ببضاعة او

اجارة مكان او خدمة، حيث تكون مخاطرها اما تلف البضاعة المتفق عليها بين العميل والبنك او انخفاض اسعاره او عدم قدرة المستأجر على تسديد ما بذمته من التزامات قانونية. [12]

3- مخاطر صيغ المشاركات وهي مخاطر تتعرض لها صكوك المشاركة، المضاربة، وهي صيغ تعتمد على تقاسم الرياح او الخسارة بين مصدري الصكوك والمستثمرين وتكون هذه المخاطر متمثلة بهبوط اسعار المواد او السلع المتفق على انتاجها او تجاوز

المدة المحددة للمشروع دون تحقيق ارباح. [13] ومن خلال اطلعنا على هذه المخاطر المتنوعة نجد ان لكل صك او مجموعة صكوك مخاطر تميزوها عن باقي الصكوك الإسلامية، مما يتطلب اخذ هذا الامر بنظر الاعتبار عند الاستعانة بأحد هذه الصكوك لغرض التمويل.

#### 8- اليات التحوط من مخاطر الصكوك الإسلامية:

تتنوع الليات او الوسائل المستخدمة للتحوط من المخاطر التي تصيب الاوراق المالية، ومنها الصكوك الإسلامية وسنذكر هنا اهم الليات التحوط المتعلقة بالصكوك الإسلامي وهي:

1- تأسيس هيئات او مؤسسات شرعية اسلامية هدفها التأكد من ان عمليات اصدار الصكوك الإسلامية مطابقة للشريعة الإسلامية.

2- تأسيس شركات للتأمين الإسلامي التعاوني للتقليل من المخاطر التي من الممكن ان تصيب الصكوك الإسلامية.

3- تكليف ادارات كفوءة للمشاريع، حيث تعتبر الكفاءة واحدة من اهم مقومات النجاح وتجنب المخاطر التي تصيب المشاريع وبالتالي تؤثر على ربحية الصك الإسلامي. [14]

اضافة الى هذه التحوطات فان لكل صك من الصكوك الإسلامية له تحوطات ضد المخاطر خاصة به مرتبطة بحسب الصيغة التمويلية المستخدمة فيه.

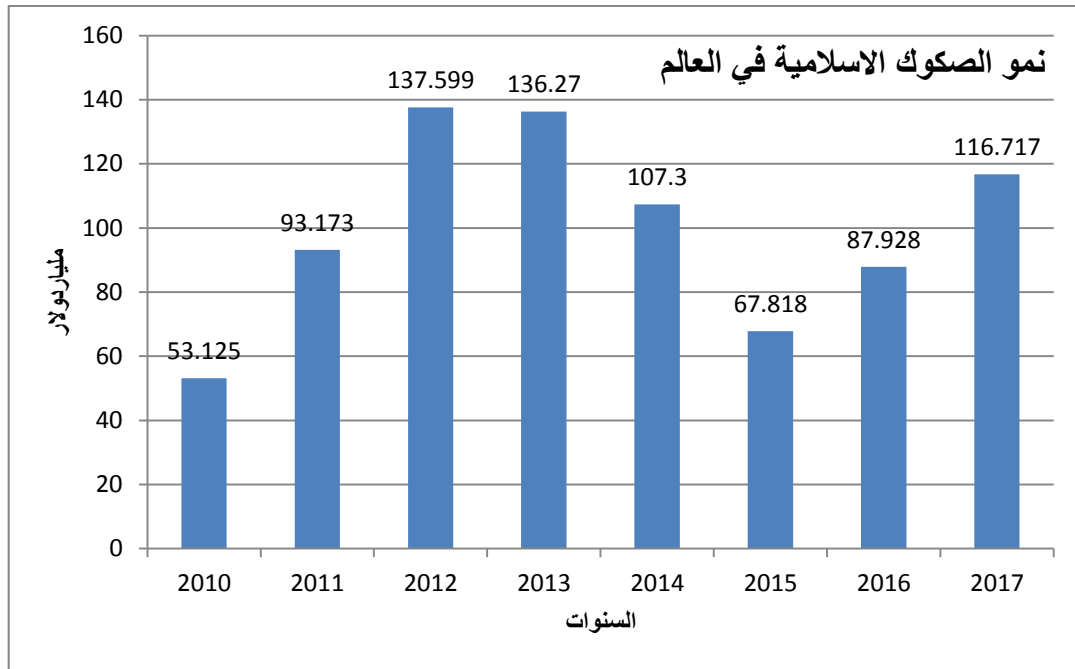
### المبحث الثالث: نمو وتطور الصكوك الإسلامية في العالم:

1- حجم الإصدارات من الصكوك على مستوى العالم:

لقد عرف إصدار الصكوك الإسلامية نموا متواصلا على مستوى العالم بشكل عام، إلا في بعض الأعوام الذي شهد حدوث تراجع في قيمة الإصدارات لا علاقة للصكوك الإسلامية بها بل تعزى أسبابه إلى

حدوث ازمت عالمية أثرت على الاقتصاد العالمي ككل وشمل التأثير أيضا الإصدارات السنوية من الصكوك مثل أزمة عام 2015، إلا أننا نشاهد أن الصكوك الإسلامية استعادت عافيتها بعد ذلك بفضل ما تحمله من مميزات أثبتت جدارتها فيه.

حيث سيبين لنا الشكل (1) القيم التي وصلت إليها الإصدارات بمليارات الدولارات للفترة من 2010 ولغاية 2017. [15].



شكل (1) حجم المبالغ من إصدارات الصكوك على مستوى العالم 2010-2017

### 2- توزيع الدول من حيث قيمة الإصدارات:

رغم دخول العديد من الدول في مختلف القارات في مجال إصدار وتداول الصكوك الإسلامية إلا أن ماليزيا استمرت باحتلال المركز الأول من ناحية قيمة الإصدارات وكذلك كأكبر سوق عالم لتداولها وسنوضح في الجدول (1) كمية

الإصدارات بملايين الدولارات لبعض أهم الدول موزعين على مختلف القارات. [16].

جدول (1) أهم الدول من حيث قيمة الإدارات للصكوك الإسلامية للفترة من 2001 ولغاية 2016

ت	الدولة	قيمة الإصدارات (مليون دولار)
1	ماليزيا	54476
2	باكستان	3600
3	سنغافورة	711
4	البحرين	10430
5	الكويت	3327
6	قطر	11435

38995	السعودية	7
150	نيجريا	8
130	السودان	9
206	المانيا	10
8937	تركيا	11
1368	بريطانيا	12

#### المبحث الرابع: موازنة العراق الاستثمارية: [17]

على حساب الموازنة الاستثمارية، والذي اثر بمرور الوقت على الواقع الاقتصادي للبلد وذلك لضعف الاموال المستثمرة في مجالات البنى التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي انعكس بدوره على واقع المواطن العراقي.

وسنذكر هنا واقع الموازنات العراقي وما مخصص منها للنفقة الاستثمارية وكذلك العجز بالأرقام للفترة من 2014 ولغاية 2016.

**جدول (2) مجمل الإيرادات والعجز والنفقات الاستثمارية للموازنات العامة للأعوام من 2014 ولغاية 2016**

السنة	ايرادات الموازنة (مليار دينار)	العجز في الموازنة العامة (مليار دينار)	النفقة الاستثمارية (مليار دينار)	نسبة النفقة الاستثمارية الى الايرادات %	نسبة التغير %
2014	105609,84	23775,88	35487,4	33,6	2,4
2015	66470,25	357001,57	18564,67	27,9	-7,47
2016	54409,27	31654,25	15894	29,2	-4,4

والتي يعتمد عليها العراق في تمويل موازناته وكذلك تكلفة الحرب ضد الارهاب، وهذا الامر يدفع الى الاعتماد على مصادر تمويل لا تزيد من اعباء الاقتراض على البلد وما يخلفه من مشاكل تطل كافة قطاعات البلد.

#### المبحث الخامس

دور الصكوك الاسلامية في الاقتصاد السوداني:  
تعتبر تجربة السودان مع الصكوك الاسلامية و بالذات السيادية واحدة من انجح التجارب في هذا المجال،

منذ عام 2003 شهد الانفاق العام الحكومي زيادة مستمرة وبشكل خاص زيادة النفقات التشغيلية على حساب الانفاق الاستثماري مما ولد ضغوط على الموازنة العامة ولأسباب مختلفة منها السياسية والامنية والاجتماعية وساهم كذلك في ارتفاع عجز الموازنة.

ورافق ذلك سوء التخطيط وانتشار الفساد مما خلق بمرور الوقت فجوة كبيرة بين الانفاق على الموازنة التشغيلية و الاستثمارية حيث نمت الاولى بشكل كبير

ومن خلال ملاحظتنا لهذا الجدول نجد الارتفاع في العجز المالي للموازنة العامة والذي اضطرت الحكومة على اثر الى الاستدانة من الداخل والخارج لغرض سد هذا العجز، علما ان مجمل النفقات المسببة للعجز تذهب الى جانب الموازنة التشغيلية، حيث نلاحظ في الجدول كذلك التناقص المستمر للمبالغ المخصصة للموازنة الاستثمارية والذي اثر بدوره على مجمل القطاعات الاقتصادية في البلد، ولا يخفى علينا ان من اسباب هذا العجز هو الهبوط الحاد في اسعار النفط

ويعود سبب ذلك الى قدم نشاط الصيرفة الاسلامية فيه حيث تعود الى عام 1977 والذي تأسس فيه اول مصرف اسلامي سوداني والمسمى (بنك فيصل الاسلامي)، الى عام 1992 عندما تحول عمل النظام المصرفي في السودان بكامله من نظام الصيرفة التقليدية الى نظام الصيرفة الاسلامي، اما فيما يتعلق بالصكوك الاسلامية فكان اول اصدار لها عام 1998 والذي سبقه تأسيس شركة السودان للخدمات المالية المحدودة من قبل البنك المركزي السوداني التي انيط بها مسؤولية اصدار الصكوك للحكومة السودانية لتساعدها على ادارة السيولة وتمويل عجز الموازنة وكذلك لتساهم في تمويل المشروعات. [18]

### 1- انواع الصكوك الاسلامية في السودان:

اصدرت الحكومة السودانية بواسطة شركة السودان للخدمات المالية المحدودة العديد من انواع الصكوك الاسلامية تحت عدة مسميات واغراض نذكر منها الاتي.

أ- شهادة مشاركة الحكومة (شهامه): وهي صكوك تصدرها وزارة المالية وتسوق عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وفق صيغة المشاركة والهدف منها هو تمويل عجز الموازنة العامة، وهي قابلة للتداول.

ب- صكوك مشاركة البنك المركزي (شمم): وهي صكوك يستخدمها البنك المركزي السوداني في ادارة السيولة ضمن عمليات السوق المفتوحة تقوم على صيغة المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للصكوك، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط. [19]

ج- صكوك الاستثمارات الحكومية (صرح): وهي صكوك تصدرها وزارة المالية عن طريق شركة السودان للخدمات المالية وتعتمد صيغة المضاربة

فيها، وتستخدم ايراداتها في تمويل مشاريع البنى التحتية وكذلك في قطاعات التعليم والصحة في مختلف الولايات السودانية.

د- صكوك اجارة اصول مصفاة الخرطوم النفطية (شامة): وتهدف هذه الصكوك الى حشد الموارد المالية لتوظيفها في شراء اصول مصفاة نفط الخرطوم واعادة تأجيرها لوزارة المالية لتحقيق عوائد وتصدر وفق صيغة الاجارة.

هـ- صكوك اجارة اصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): والهدف منها تصكيك اصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، ومن ثم عرض الصكوك للمستثمرين لغرض توفير فرص استثمارية لهم بتحقيق ربح، والى جانب ذلك توفير مورد نقد الى الدولة.

[20]

2- الاهداف التي حققتها الصكوك الاسلامية الحكومية: لقد استطاعت الصكوك الحكومية السيادية من تحقيق الاهداف التالية:

1- ادارة السيولة: حيث استخدم البنك المركزي السوداني صكوك (شمم وشهامه) في ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة لتخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر صرف الجنيه السوداني وكذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على موارد مالية حقيقية بدل من الاستدانة.

2- تمويل عجز الموازنة العامة: ساهمت الصكوك الاسلامية الحكومية (شهامه و صرح) بتمويل.

عجز الموازنة العامة حيث بلغ تمويل صكوك شهامة في عام 2017 ما نسبته 21% من صافي التمويل الداخلي وكما هو مبين في الجدول (2) والذي يوضح مقدار المساهمة للسنوات من 2013 ولغاية 2017 (مليون جنيه سوداني). [21]

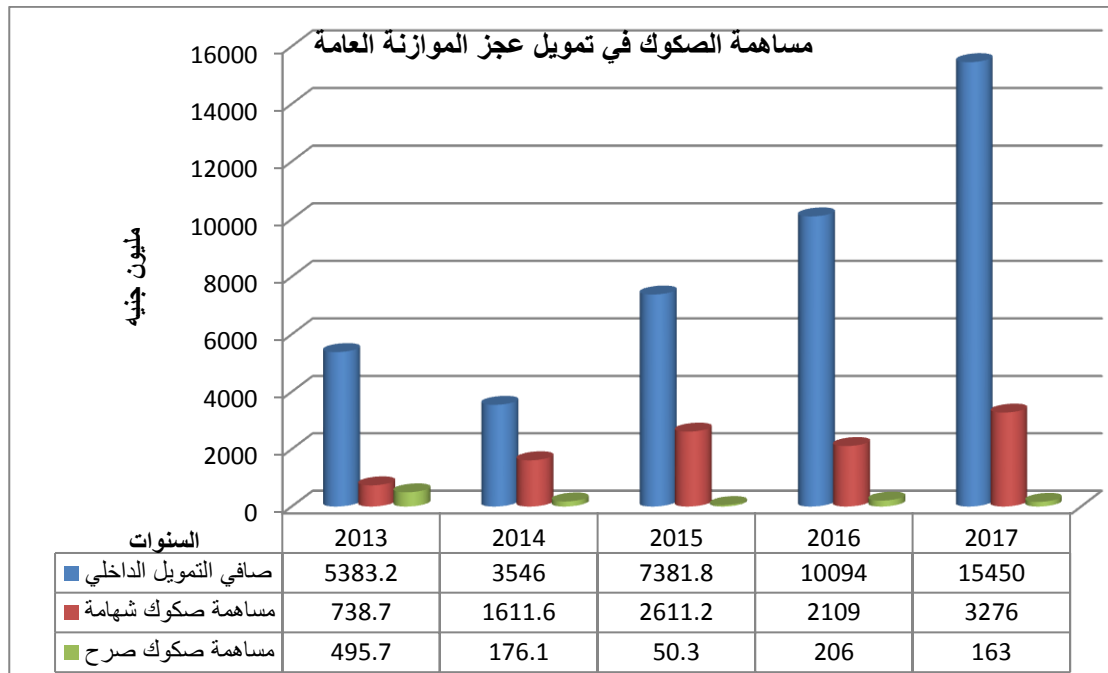


جدول (2) مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة من 2013 ولغاية 2017.

السنوات					البند
2017	2016	2015	2014	2013	
14314	10918	6976.4	4416.9	6456.5	العجز الكلي للموازنة
385	1141	405.4	870.9	1073.2	صافي التمويل الخارجي
15450	10094	7381.8	3546	5383.2	صافي التمويل الداخلي
3276	2109	2611.2	1611.6	738.7	مساهمة شهامة في التمويل الداخلي
163	206	50.3	176.1	495.7	مساهمة صرح في التمويل الداخلي

تقرير البنك المركزي السوداني للسنوات 2013-2014-2015-2016-2017 (مليون جنيه سوداني)

والشكل (2) يبين مقدار مساهمة الصكوك الحكومية في تمويل العجز في الموازنة من صافي التمويل الداخلي بالاعتماد على بيانات جدول (2)



شكل (2) يبين مقدار مساهمة الصكوك الحكومية شهامة وصرح من صافي التمويل الداخلي

استقطاب المدخرات المحلية ثم اعادة توجيهها الى مختلف انواع المشاريع الخدمية او الانتاجية.

وكما هو مبين في الجدول (3) والذي يوضح القطاعات الممولة من 2013 ولغاية 2015 بواسطة صكوك (صرح). [22]

3- مساهمة الصكوك الحكومية في المشروعات الاقتصادية:

ساهمت الصكوك الحكومية السودانية على مختلف انواعها في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية في البلد ومن ابرز هذه الصكوك هي صكوك الاستثمار الحكومي (صرح)، والتي كان لها الدور البارز في

جدول (3) القطاعات الخدمية والانتاجية الممولة من صكوك (صرح) 2013-2015

البيان	2013	2014	2015
	القيمة(الف جنيهه)	القيمة(الف جنيهه)	القيمة(الف جنيهه)
الصحة	55544.4	812.90	26.175.45
التعليم	858.8	-	-
المياه	116.8	-	-
الزراعة	69.3	1.591.25	-
مشروعات انتاجية	89.6	-	-
الري	-	6.183.18	-

التقارير السنوية لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة 2013-2014-2015

#### 4- الاثر الاجتماعي للصكوك الحكومية السودانية:

كان للصكوك الاسلامية الاثر الاجتماعي الواضح في المجتمعات المحلية التي استهدفتها ومن هذه الاثار الاجتماعية :

1- ساهمت الصكوك في توليد دخل اضافي لهذه المجتمعات وذلك باستثمار الموارد المالية المحلية في تمويل هذه المشروعات.

2- ساهمت الصكوك الاسلامية في تخفيض نسب البطالة داخل هذه المجتمعات وذلك بخلق فرص عمل لهم وتنشيط الاسواق المحلية.

3- ان استعانة الحكومة بشركات محلية لتنفيذ هذه المشروعات، ادى بمرور الوقت الى تراكم الخبرات العملية لدى هذه الشركات واصبحت قادرة على منافسة الشركات الاجنبية.[23]

رغم ان اصدارات الحكومة السودانية من الصكوك الاسلامية، لاتصل قيمتها الى اصدارات الدول الكبرى في هذا المجال مثل ماليزيا او قطر، الا انها لعبت دور مهم في الاقتصاد السوداني من ناحية تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي في مختلف الولايات السودانية، و كذلك استخدامها من قبل البنك المركزي السوداني في تمويل عجز الموازنة الحكومية، وايضا في ادارة السيولة في المصارف السودانية

وساعدها في ذلك عدة عوامل منها ان النظام المصرفي السوداني هو نظام اسلامي بالكامل، وكذلك الدعم من الحكومة والبنك المركزي السوداني لهذا المشروع وتأسيس مؤسسات عنت بإصدار هذه الصكوك نيابة عن الحكومة والبنك المركزي وأيضا الاقبال من الجمهور السوداني على هذه الاداة التمويلية الخالية من الفائدة وامكانية تداولها في اسواق المال السودانية .

وفي العراق فان العجز الذي تعاني منه موازنات البلد السنوية بشكل عام والموازنات الاستثمارية بشكل خاص، يحتم عليه البحث عن مصادر تمويل اخرى تكون مقبولة لدى عامة الجمهور، ومن خلال النظر الى الصكوك الاسلامية والدور التمويلي الذي لعبته في السودان والبلدان الاخرى المستخدمة له نجدها واحدة من افضل الادوات التمويلية والتي كان لها الفضل في حدوث انتعاش اقتصادي ورفاهية اجتماعية واضحة في تلك البلدان، مما يحتم على متخذي القرار في البلد ان يبدؤوا في الشروع بتوفير الارضية المناسبة لمثل هذه الفكرة.

## المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات

## 1- الاستنتاجات:

- بعد ان تم انجاز البحث بجانبه النظري والعملية وتحليل نتائج الاستبانة بأسلوب الانحدار العملي توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:
- أ- تبين من استخدام الاسلوب الاحصائي الانحدار العملي ان الصكوك الاسلامية قادرة على احداث نمو اقتصادي في العديد من القطاعات في البلد والذي ينعكس بدوره على الواقع الاجتماعي، وذلك عن طريق تجميع المدخرات المحلية واعادة استخدامها في تمويل مختلف المشاريع.
- ب- تبين من استخدام الاسلوب الاحصائي الانحدار العملي ان وجود التنظيمات القانونية والتشريعية واحدة من اهم مقومات نجاح فكرة الصكوك الاسلامية في التمويل.
- ت- ان نشر فكرة الصكوك الاسلامية وتعريف المواطن بها واحدة من اهم اسباب نجاح هذه التجربة واقبال المواطنين عليها.
- ث- تبين ان تأسيس مؤسسات وهيئات مختصة بالتعامل مع الصكوك الاسلامية من حيث الاصدار والتداول مدعومة من مؤسسات الدولة له اثر على نجاح هذه التجربة وذلك لما يوفره من اطمئنان لدى المستثمرين في هذه الصكوك.

## 2- التوصيات:

- بناء على ما توصل اليه الباحث من استنتاجات فانه يوصي بالاتي:
- أ- السرعة في انجاز وقرار القوانين والاطر التنظيمية للصكوك الاسلامية حتى تعطي الامان للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بها.
- ب- الاستعانة بكافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لغرض اوصول هذه الفكرة الى كافة المواطنين وحثهم على الاستثمار بها.

- ت- تأسيس مؤسسات مختصة بإصدار وتداول الصكوك الاسلامية وهيئات شرعية تكون الحاكمة في مدى مطابقة الصكوك المصدرة على اختلاف انواعها للشريعة الاسلامية.
- ث- تأهيل المؤسسات المصرفية الاسلامية حتى تكون قادرة على التعامل مع الصكوك الاسلامية وهذا يكون بالتعاون مع المؤسسات التعليمية و الاستعانة بالخبرات الخارجية المؤهلة عمليا للتعامل مع الصكوك الاسلامية.

## المصادر

- 1- خلف، فليح حسن، البنوك الاسلامية، دار جدارا للكتاب العالمي- عمان، 2006، ص37.
- 2- الدماغ، زياد جلال، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان، 2012، ص56.
- 3- السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة- عمان، 1999، ص101.
- 4- الهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار اسامة للنشر- عمان، 1998، ص57.
- 5- الدماغ، زياد جلال، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان، 2012، ص98.
- 6- الجورية، اسامة عبد الحليم، صكوك الاستثمار ودورها في الاقتصاد، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الاسلامية-غزة2009، ص45.
- 7- العبد اللطيف، عبد اللطيف بم عبد الحليم، صكوك الاستثمار دراسة فقهية تأصيلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن،

- 15-تاريخ الزيارة 2019/4/25 .  
http://www.iifm.net/about\_iifm/iifm-  
annual-sukuk .
- 16-مصدر سابق، .  
http://www.iifm.net/about\_iifm/iifm-  
annual-sukuk .
- 17-محمد، زينب احمد، انعكاس اثر الاتفاق  
الحكومي على السياسة النقدية في العراق، بحث  
في مجلة الدراسات النقدية والمالية- البنك  
المركزي العراقي 2017 ص 18-19
- 18-العمراني، عبد الله محمد، التصكيك في الاسواق  
المالية الاسلامية حالة صكوك الاجارة، برنامج  
كراسي البحث- كرسي سابك لدراسات الاسواق  
المالية الاسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود  
الاسلامية- الرياض 2013، 74 .
- 19-تاريخ الزيارة 2019/4/26  
http://www.shahama-sd.com/ar
- 20-تاريخ الزيارة 2019/4/26  
https://cbos.gov.sd
- 21-مصدر سابق ، https://cbos.gov.sd
- 22-مصدر سابق http://www.shahama-  
sd.com/ar
- 23-مصدر سابق http://www.shahama-  
sd.com/ar
- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية- كلية  
الشريعة بالرياض 2012، ص 56.
- 8- بن عمارة، نوال، الصكوك الاسلامية ودورها في  
تطوير السوق المالية الاسلامية تجرية السوق  
المالية الاسلامية الدولية - البحرين - ، بحث  
في مجلة الباحث العدد 9 السنة 2011- جامعة  
ورقلة-الجزائر، ص 99.
- 9- عمر، محمد عبد الحليم، الصكوك الاسلامية"  
التور، محمد عبد الحليم، الصكوك الاسلامية "  
التوريق" وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث  
مقدم الى مجمع الفقه الاسلامي الدولي- الدورة  
التاسعة عشر- الامارات العربية المتحدة-  
الشارقة 2009، ص 22.
- 10-القرني، محمد علي، كيف تتوافق الصكوك مع  
احكام الشريعة الاسلامية، ورقة مقدمة الى  
المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات  
المالية الاسلامية - هيئة المحاسبة والمراجعة  
للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين 2008،  
ص 23.
- 11-زناتي، فارس محمد، الصكوك الاسلامية الاطار  
النظري والشرعي وكيفية التطبيق، دار  
المطبوعات الجامعية- الاسكندرية، 2014 ،  
ص 78.
- 12-ابو مسامح، عبد الله سليمان، مخاطر الصكوك  
الاسلامية وتقييم دور ادوات الهندسة المالية في  
ادارتها، رسالة ماجستير في المالية، جامعة  
الجنان- كلية ادارة الاعمال- قسم المالية  
الاسلامية 2011، ص 24.
- 13- عبد الحي، هشام احمد، الصناديق والصكوك  
الاستثمارية الاسلامية، دار منشاة المعارف-  
الاسكندرية، 2010، ص 77.
- 14-ابو مسامح، مصدر سابق: ص 31.